

نتائج

دراسة البيانات المالية للبنوك الكويتية

لعام 2020

6%

معدل النمو السنوي
المركب للائتمان

222%

نسبة تغطية المخصصات
للقرض المتعثرة

2%

نسبة القروض
المتعثرة

184%

معيار تغطية السيولة

19%

معدل كفاية رأس المال

في إطار جهود بنك الكويت المركزي الرامية إلى ترسيخ دعائم الاستقرار المالي عبر تحصين القطاع المصرفي الذي يمثل عصب النظام المالي في الدولة، بحيث يظل قادراً على تزويد الاقتصاد بمختلف الخدمات والمنتجات المالية بكفاءة عالية دون انقطاع حتى في ظروف عمل ضاغطة، وحرصاً على رصد التطورات الاقتصادية والمالية وتحليلها من منظور علاقة تلك التطورات بالاستقرار المالي، في ظل تداعيات جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والمالية عالمياً ومحلياً، يعرض هذا التقرير نتائج المراجعة الشاملة التي أجراها بنك الكويت المركزي للبيانات المالية للبنوك الكويتية لعام 2020.

نتائج

دراسة البيانات المالية للبنوك الكويتية

لعام 2020

إدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وتدعيم القواعد الرأسمالية وتكوين المخصصات الاحترازية، وتطبيق مجموعة معايير بازل والمعروفة بحزمة إصلاحات بازل (3) التي جاءت كحزمة متكاملة تستهدف تعزيز متانة مؤشرات السلامة المالية للبنوك وتقوية أوضاعها وترسيخ مقومات المحافظة على الاستقرار المالي من خلال رفع نسبة كفاية رأس المال وتحسين جودته وقدرته على امتصاص الصدمات، مع تحديد هوامش إضافية في صورة مصدات رأسمالية مختلفة، إلى جانب ما تضمنته معايير السيولة من ضوابط لتعزيز قدرة البنوك على مواجهة ضغوط السيولة وإضفاء مزيد من الاستقرار في هياكلها التمويلية، وذلك بالإضافة إلى مجموعة محاور أخرى على صعيد تعزيز الحوكمة، والحد من مخاطر الانكشاف على السوق المالي والعقاري.

رغم النزلة الطاحنة التي تعصف بالاقتصادات حول العالم، نتائج دراسة البيانات المالية للبنوك الكويتية تؤكد متانتها.

حيث جاءت نتائج دراسة وتحليل البيانات المالية للبنوك الكويتية للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2020، وبالرغم من تحديات البيئة التشغيلية، لتؤكد قوة القطاع المصرفي ومتانة مؤشرات سلامته المالية في ظل الأزمة الطاحنة التي تعصف بالاقتصادات حول العالم، وهذا ما أكدته أيضاً نتائج اختبارات الضغط المالي التي أظهرت متانة القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات وقدرته على العمل في ظروف ضاغطة وهي اختبارات أخذت بحسبانها سيناريوهات مصممة وفقاً لآلية اختبارات الضغط الجديدة التي تم تطويرها مؤخراً من قبل بنك الكويت المركزي، بما في ذلك تداعيات الجائحة وانعكاساتها بمختلف الاتجاهات المؤثرة على ملاءة وسيولة القطاع المصرفي وربحيته.

بنك الكويت المركزي يواجه تداعيات الجائحة على البيئة التشغيلية للبنوك بمنظومة متكاملة من الإجراءات تتجاوز 30 إجراء.

شهدت السنة الماضية أزمة عالمية غير مسبوقة، من حيث امتدادها وعمقها وتأثيرها على الجوانب الاقتصادية والمالية فضلاً عن كونها أزمة صحية، حيث شكلت تدابير الإغلاق الصارمة التي طبقتها الدول صدمة اقتصادية على جانبي العرض والطلب، وأدت إلى تراجع النمو الاقتصادي ودخول الاقتصادات العالمية مرحلة ركود وارتفاع في نسب البطالة مما أجبرها على تدخل مكثف على صعيد السياسات المالية مع استئناس المصارف المركزية تطبيق سياسات نقدية تيسيرية بأقصى مداها لمواجهة تداعيات تلك الأزمة. ولقد كان لبنك الكويت المركزي السبق في تطبيق سياسات نقدية تيسيرية مدعومة بسياسات رقابية موجهة لتوسيع المساحة الإقراضية أمام البنوك وتعزيز قدراتها التمويلية للتصدي لتداعيات الجائحة وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي والمصرفي، وذلك في إطار منظومة متكاملة من الإجراءات التي تشكل سباجاً من الحماية للقطاع المصرفي والمالي، ضمن المهام المنوطة بالبنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

حصنت سياسات التحوط الكلي على مدار العقد الهاضي القطاع المصرفي في مواجهة النزلة، عبر رفع جودة إدارة المخاطر، وتدعيم القواعد الرأسمالية وتكوين المخصصات الاحترازية، وتطبيق مجموعة معايير بازل 3.

وقد تمكنت وحدات القطاع المصرفي من تخطي السنة الأولى من الأزمة بنجاح، ويعد ذلك ثمرة لجهود بنك الكويت المركزي الحثيثة على مدار العقد الماضي، في مجال الإشراف والرقابة القائمة على نهج الاستباقي في تعزيز أوضاع وحدات الجهاز المصرفي والمالي في البلاد ضمن منظومة رقابية موجهة إلى ترسيخ الاستقرار المالي من خلال تطبيق أدوات الرقابة الجزئية بالإضافة إلى أدوات التحوط الكلي التي تستهدف الحد من المخاطر النظامية والمحافظة على الاستقرار المالي. ومن أبرز المحاور التي انصبت عليها سياسات وأدوات التحوط الكلي خلال السنوات الماضية -وذلك في إطار إجراءات استباقية ونظرة مستقبلية- رفع جودة

نتائج

دراسة البيانات المالية للبنوك الكويتية

لعام 2020

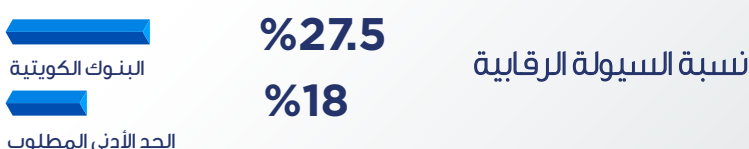
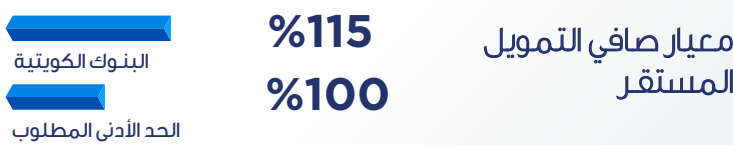
مؤشرات سلامة مالية متينة لدى القطاع المصرفي

استطاعت البنوك مواصلة النشاط دون استخدام مصداتها التحوطية، وتكثرت من زيادة نسبة كفاية رأس المال، وتعزيز قوة رأس مالها الرقابي.

واصلت البنوك الكويتية المحافظة على قوة مؤشرات السلامة المالية لديها على صعيد معايير كفاية رأس المال والسيولة، ففي نهاية ديسمبر 2020 بلغ معدل كفاية رأس المال 19.0%، وهو أعلى بكثير من متطلبات الحدود الدنيا لتعليمات بنك الكويت المركزي والبالغة 13% وأعلى من متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية البالغة 10.5%. وبالرغم من أن بنك الكويت المركزي سمح للبنوك باستخدام المصداك التحوطية إلا أن البنوك استطاعت مواصلة النشاط دون استخدام هذه المصداك وذلك استناداً إلى قوة معيار كفاية رأس المال لديها. بل ويلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال قد سجلت ارتفاعاً مقارنة بعام 2019 (18.5%) في ضوء قيام بعض البنوك بتعزيز رأس مالها الرقابي وذلك من خلال طرح إصدارات في أسواق المال الدولية بشروط تجعل هذه الأدوات مؤهلة لاحتسابها ضمن قاعدة رأس المال وفقاً لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية وهو ما يؤكد الثقة التي تتمتع بها مصارفنا الوطنية عالمياً.

وفرة في السيولة تكمن القطاع المصرفي من ممارسة النشاط بأريحية.

وعلى صعيد نسب السيولة، وفي ضوء ما تكسبه حزمة هذه المعايير، فإن القطاع المصرفي لا يزال يشهد وفرة في السيولة وعلى النحو الذي تظهره العديد من المؤشرات ومنها معيار تغطية السيولة، حيث بلغت نسبة هذا المعيار 184.2% مقابل حد أدنى بنسبة 100%. كما بلغ معيار صافي التمويل المستقر نحو 115.3% وهي أعلى بدورها من متطلبات الحد الأدنى البالغة 100%، كذلك بلغت نسبة السيولة الرقابية نحو 27.5% مقابل نسبة حدتها الأدنى 18%.



معيار كفاية رأس المال



متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية

10.5%

13.0%

متطلبات بنك الكويت المركزي

نتائج

دراسة البيانات المالية للبنوك الكويتية

لعام 2020

البنوك تحافظ على جودة أصولها

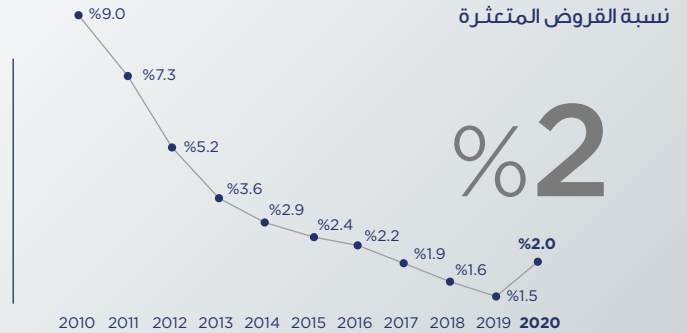
استخدمت الهخصات التي كونت على مدار العقد الماضي لشطب الديون الرديئة والحفاظ على ميزانيات رشيقة للبنوك.

بالرغم من تداعيات الجائحة على الوضع الاقتصادي والمصرفي، إلا أن البنوك استطاعت المحافظة على مستويات عالية لجودة أصولها، مستندة إلى ما تتمتع به من مؤشرات السلامة المالية، واجتازت اختباراً غير يسير، أكد قوة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات، يدعم ذلك عملية البناء المستمر للمخصصات لمواجهة متطلبات شطب الديون المتعثرة، ومواصلة تكوين هذه المخصصات بما يقوي المصدات المالية للبنوك ويزيد أوضاعها متانة ويعزز قدرتها على تقديم خدماتها إلى كافة قطاعات الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية، على نحو متوازن يراعي مصالح جميع الأطراف المعنية.

وعلى سبيل الإيضاح بلغت المخصصات المكونة مقابل القروض والمحملة على قوائم الدخل نحو 852 مليون دينار في عام 2020، إلا أن الزيادة في إجمالي أرصدة المخصصات المتوافرة لدى البنوك بلغت نحو 403 مليون دينار، حيث استخدمت البنوك الرصيد المتبقي في شطب ديون متعثرة.

لم تشهد نسبة القروض غير المنتظمة، والتي سوى ارتفاعات طفيفة، وهي ما تزال عند مستويات متدنية تاريخياً.

وعلى صعيد نسبة القروض غير المنتظمة، والتي كان يمكن أن تسجل ارتفاعاً مؤثراً بسبب حالات الإغلاق وتراجع النشاط الاقتصادي، سواء في دولة الكويت أو دول العالم الأخرى، ومنها البلدان التي يوجد فيها تواجد خارجي لمصارفنا الوطنية، إلا أنها ارتفعت من 1.5% في عام 2019 إلى 2.0% في عام 2020 بواقع 0.5% فحسب، ولا شك أنها ارتفاعات طفيفة بمقياس قوة أزمة غير مسبوقة بانعكاساتها وتداعياتها. وبالتالي فإن هذه النسبة لا تزال عند مستويات متدنية تاريخياً وتعطي المزيد من الثقة في قوة قطاعنا المصرفي وقدرته على مواصلة الانطلاق. وبذات الاتجاه فإن نسبة التغطية للقروض غير المنتظمة (المخصصات المتوافرة إلى القروض غير المنتظمة) قد تراجعت من 271% إلى 222%، وجاء هذا التراجع أساساً نتيجة استخدام المخصصات في الغرض الذي كونت من أجله. ومع ذلك فإن هذه النسبة لا تزال قوية وتعزز جودة هذه الأصول، وتشكل مصدات إضافية متينة لمواجهة أي تعثر محتمل في المديونيات في حال استمرار الجائحة.



نتائج

دراسة البيانات المالية للبنوك الكويتية

لعام 2020

تخفيض بنك الكويت المركزي لسعر الخصم إلى 1.5% وهو المستوى الأدنى تاريخياً، ترافق معه زيادة في رصيد التسهيلات الائتمانية.

الائتمان المصرفي يواصل النمو بمعدلات إيجابية

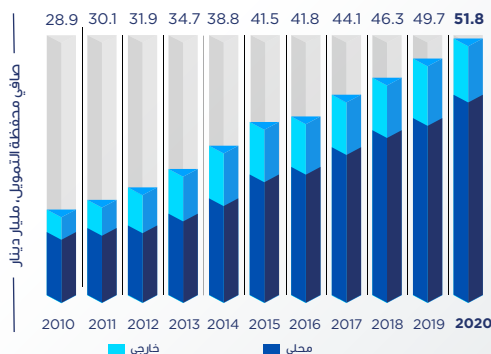
انعكست الإجراءات التي اتخذها بنك الكويت المركزي على صعيد السياسات النقدية التيسيرية والسياسات الرقابية الموجهة بدورها لتعزيز نمو الائتمان المصرفي وتنشيط الحركة الاقتصادية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا، في مواصلة نمو التسهيلات الائتمانية بمعدلات إيجابية وذلك بالرغم من فترات الإغلاق للأسواق خلال العام. ففي نهاية شهر ديسمبر 2020 بلغ رصيد صافي التسهيلات الائتمانية على المستوى المجمع نحو 51.8 مليار دينار مسجلاً بذلك زيادة قدرها 2.1 مليار دينار عن ديسمبر 2019 وبنسبة نمو 4.3%. ويلاحظ أن هذا النمو في التسهيلات الائتمانية بدأ واضحاً منذ مارس 2020 وهو الشهر الذي شهد قرارات بنك الكويت المركزي تخفيض سعر الخصم إلى 1.5% وهو المستوى الأدنى تاريخياً.

ربحية جيدة رغم تحديات قاسية

كما هو الحال بالنسبة لمعظم اقتصادات دول العالم الأخرى، أُلقت الجائحة بتداعياتها على البيئة التشغيلية للقطاع المصرفي في الكويت، الأمر الذي واجهت معه البنوك تحديات على صعيد الربحية ترتب عليها تراجع في صافي أرباحها من 964 مليون دينار في عام 2019 إلى 495 مليون دينار في عام 2020، بتراجع بنسبة 48.7%.

وجدير بالذكر أن التراجع في صافي الأرباح تأثر بتراجع في الإيرادات التشغيلية وذلك بالإضافة إلى تدعيم المخصصات أخذاً في الاعتبار تداعيات الجائحة وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي وكذلك استمرار الضبابية وعدم اليقين تجاه مسار التعافي في ضوء تتابع موجات جديدة من الإصابات وما قد يتبعها من عمليات إغلاق للأسواق وتبعات ذلك على ضعف القدرات المالية للعملاء في خدمة مديونياتهم وما قد يلزم من تكوين مخصصات لمواجهة أي حالات تعثر محتملة أو أي تراجع في قيم الأصول الاستثمارية. وجدير بالذكر أن مبادرة البنوك الكويتية بتأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والإسكانية وبطاقات الائتمان كان لها أثرها أيضاً في تراجع الربحية.

واصلت البنوك ربحيتها رغم تداعيات إغلاق الأسواق وضعف قدرة العملاء على خدمة مديونياتهم، وتأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والإسكانية وبطاقات الائتمان.



6.0%

معدل النمو السنوي المركب خلال العشر سنوات الماضية

نتائج

دراسة البيانات المالية للبنوك الكويتية

لعام 2020

اختبارات ضغط وتحوطه تجازها البنوك بنجاح

ما يزال الوقت مبكراً على إعلان نهاية الأزمة وما يتطلبه مواصلة اليقظة والتحوط الهزلي وتعاون الأطراف المعنية كافة.

إن بنك الكويت المركزي مستمر في رقابته اللصيقة للقطاع المصرفي، على نحو يراعي التحوط المتوازن، بحيث تبقى البنوك قادرة على تقديم خدماتها بكفاءة عالية ودون انقطاع لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، إذ لم تزل الأزمة قائمة ومن المبكر القول بتخطيها. ومع أننا ننظر بإيجابية للمستقبل إلا أننا سنظل يقظين لمتابعة الأوضاع الاقتصادية والمصرفية حتى نستطيع العبور بسلام من الأزمة، ونستمر في تعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، وهما شرطان أساسيان - وإن كانا غير كافيين - لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام، ولذا يعيد بنك الكويت المركزي مجدداً التأكيد على أهمية الإسراع في تنفيذ الإصلاح الشامل للاختلالات المتشعبة في بنية اقتصادنا، المتجذرة في هيكله، وضرورة المبادرة دون تباطؤ إلى منازلة التحدي لا مناوشة نتائجه، ومعالجة الداء لا تسكين أعراضه، فمادام الاتكال على عائد النفط مستمراً، واختلال دعائم الاقتصاد متأصلاً، مع غياب الإجراءات التصحيحية المؤثرة لتنمية الإيرادات غير النفطية واحتواء نمو المصروفات الجارية، فإن أوضاع الموازنة العامة للدولة ستبقى تحت وطأة العجز المالي المتراكم، ولذا فمن الأهمية بمكان التصدي لهذه التحديات قبل أن تستفحل، حتى ننجح في استدامة الرخاء وتطوير الاقتصاد الوطني صوتاً لحقوق أجيال الحاضر والمستقبل.

لا شك أن تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد قد شكلت اختباراً حقيقياً بالغ الصعوبة لمتانة أوضاع البنوك المحلية وقدرتها على تقديم خدماتها دون انقطاع تحت أصعب الظروف، ولمزيد من الاطمئنان إلى قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات في المستقبل، فقد قام بنك الكويت المركزي بإجراء اختبارات ضغط بناءً على الآلية الجديدة التي تم تطويرها مؤخراً وفق أفضل الأساليب، والتي تراعي عدداً من المتغيرات المالية والاقتصادية الكلية والجزئية، وذلك بناءً على ثلاثة سيناريوهات تغطي فترة ثلاث سنوات قادمة، ويتمثل السيناريو الأول في صدمة يتعرض لها أي من القطاعات الاقتصادية الحقيقية بشكل منفرد. فيما يتناول السيناريو الثاني تبني صدمة أوسع تتعرض لها عدة قطاعات في الاقتصاد الحقيقي، أما السيناريو الثالث فيقوم على افتراض أزمة عالمية واسعة الانتشار مبعثها ظهور موجات جديدة من إصابات فيروس كورونا وما يترتب على ذلك من إغلاق واسع وتوقف للأنشطة الاقتصادية.

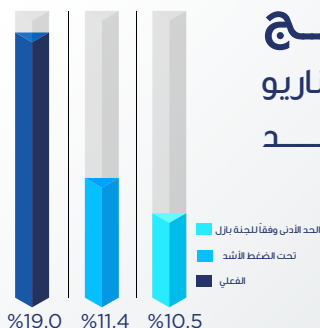
نتائج الاختبارات تؤكد مرونة القطاع المصرفي وقدرته على مواصلة خدماته دون انقطاع في ظل ظروف ضاغطة.

وأُسفرت أشد نتائج هذه السيناريوهات عن مرونة جيدة للقطاع المصرفي الكويتي حيث حافظ على متوسط كفاية رأسمالية يبلغ 11.4% في نهاية عام 2023، وهو مستوى مرتفع نسبياً أخذاً في الحسبان شدة السيناريوهات المطبقة ويفوق متطلبات لجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال والتي يصل حدها الأدنى إلى 10.5%.

يؤكد بنك الكويت المركزي -مجدداً- على أهمية الإسراع في تنفيذ الإصلاح الهيكلي الشامل لاستدامة الرفاه للجويع.

كفاية رأسمالية عالية حتى في ظل أشد السيناريوهات

معيار كفاية رأس المال وفق السيناريو الأشد



نتائج السيناريو الأشد

سيناريوهات مطبقة

3

صدمة في أي من القطاعات الاقتصادية الحقيقية بشكل منفرد



صدمة في عدة قطاعات من الاقتصاد الحقيقي



أزمة عالمية واسعة الانتشار



الخطوات والتدابير التي قام بها
بنك الكويت المركزي للحد من أثر فايروس
كورونا COVID-19

الإجراء	التاريخ	الفئة
<p>خفض سعر الخصم مرتين بواقع 1.25 نقطة مئوية ليصل إلى 1.5%، وهو المستوى الأدنى تاريخياً.</p> <p>خفض معدل الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء بنقطة مئوية كاملة.</p>	مارس - 2020	السياسة النقدية
<p>خفض بمقدار 0.125% في أسعار التدخل وعلى جميع آجال هيكل سعر الفائدة حتى 10 سنوات، ويشمل ذلك عمليات إعادة الشراء (الريبو)، وسندات بنك الكويت المركزي، ونظام قبول الودائع لأجل، وأدوات التدخل المباشر، بالإضافة إلى أدوات الدين العام.</p>	أكتوبر - 2020	
<p>تعميمهم إلى جميع البنوك المحلية بشأن عدم تقديم البيانات المالية المرحلية عن الربع الأول، على أن يتم الاستمرار بموافاة بنك الكويت المركزي بكافة البيانات الإحصائية والتقارير المطلوبة لتنفيذ مهامه الرقابية وفقاً للمواعيد المحددة سلفاً.</p>	مارس - 2020	السياسة الرقابية التحوطية
<p>الإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية (Capital Conservation buffer) والبالغة 2.5%.</p> <p>خفض وزن المخاطر الخاص بالانكشافات على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليصبح 25% بدلاً من 75%.</p> <p>رفع الحد الأقصى المتاح للتمويل ليصبح 100% بدلاً من 90%.</p> <p>خفض الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة ليصبح 80% بدلاً من 100%.</p> <p>خفض الحد الأدنى لمعيار صافي التمويل المستقر ليصبح 80% بدلاً من 100%.</p> <p>خفض الحد الأدنى لنسبة السيولة الرقابية ليصبح 15% بدلاً من 18%.</p> <p>رفع الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة، لكافة فترات الاستحقاق على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> 7 أيام فأقل من 10% إلى 20% شهر فأقل من 20% إلى 30% ثلاثة أشهر فأقل من 30% إلى 40% سنة أشهر فأقل من 40% إلى 50% <p>زيادة حجم التمويل الممنوح إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير (LTV) وفق التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> تمويل شراء أرض فضاء من 50% إلى 60% تمويل عقار قائم من 60% إلى 70% تمويل البناء فقط من 70% إلى 80% 	أبريل - 2020	

الخطوات والتدابير التي قام بها
بنك الكويت المركزي للحد من أثر فايروس
كورونا COVID-19

الإجراء	التاريخ	الفئة
تعديل القواعد الاسترشادية بشأن استثناء أي عميل من الحدود القصوى المقررة للتركز الائتماني/التمويلي والقواعد التي تؤخذ في الاعتبار لدى دراسة طلبات الاستثناء لتشمل المشاريع الاقتصادية المهمة والتي يترتب على دعمها تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي.	أبريل - 2020	السياسة الرقابية التحوطية
تعميمه إلى جميع البنوك الكويتية بشأن تنظيم شرائها لأسهمها أو بيعها أو التصرف فيها، بحيث تقوم بتقديم بيان بشكل أسبوعي بدلاً من ربع سنوي.	مايو - 2020	
إصدار تعميم لمعالجة خسائر تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والإسكانية وأقساط البطاقات الائتمانية لكافة العملاء لمدة ستة شهور حسب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS-9، وفق ما تظهره شهادة مدققي الحسابات الخارجيين، وذلك خصماً على الأرباح المحتجزة في بنود حقوق الملكية، على أن يتم إعادة بناء المبالغ المستخدمة من الأرباح المحتجزة. ولغرض احتساب القاعدة الرأسمالية وفق تعليمات بازل (3)، يمكن للبنوك عدم الاعتراف بأثر معالجة خسائر تأجيل الأقساط على النحو سالف الذكر، وذلك بواقع 25% لكل سنة خلال مهلة أربعة سنوات تبدأ من عام 2021 حتى عام 2024.	يوليو - 2020	
إصدار تعميم بشأن ضوابط تأجيل الاستحقاقات المترتبة على العملاء المتضررين لدى البنوك والتي تقضي أساساً بعدم احتساب فائدة/عائد على الفوائد/العوائد غير المسددة خلال فترة تأجيل الاستحقاقات.		
استمرار بنك الكويت المركزي بأداء مهامه المرتبطة بالعمليات الرئيسية والإجراءات الأمنية ونظم الدفع والتسوية والمقاصة الإلكترونية للشيكات خلال فترة الإجازة المقررة من قبل مجلس الوزراء الموقر.		الاستقرار المالي
جهوزية بنك الكويت المركزي العالية لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية الأساسية اللازمة للجمهور، ويشمل ذلك إجراءات توفير النقد للبنوك على مدار الساعة، إضافة إلى فتح قنوات الاتصال لتقديم ما يلزم للبنوك من دعم ومساندة للاستمرار في أداء أعمالها.	مارس - 2020	
عقد بنك الكويت المركزي إجتماعات متكررة مع أعضاء الجهاز التنفيذي للبنوك المحلية بشأن الإجراءات الواجب إتخاذها للمحافظة على الاستقرار المالي في هذه الظروف الاستثنائية.		

الخطوات والتدابير التي قام بها
بنك الكويت المركزي للحد من أثر فايروس
كورونا COVID-19

الإجراء	التاريخ	الفئة
<p>تعميم إلى جميع البنوك المحلية بشأن تفعيل خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال ومواجهة الأزمات بشكل عاجل.</p> <p>مطالبة البنوك بمواصلة تقديم الخدمات المالية الأساسية للجمهور دون انقطاع، وتوفير جميع الوسائل لتنفيذ هذه العمليات بالسرعة والكفاءة والأمان المعتاد، ويشمل ذلك عمليات سحب وإيداع النقد.</p> <p>الصيانة المستمرة لأجهزة السحب الآلي وتغذيتها بالأوراق النقدية الكافية لتلبية احتياجات الجمهور دون أي انقطاع.</p> <p>مواصلة صرف الشيكات وتنفيذ التحويلات المالية الداخلية والخارجية.</p> <p>ضمان استمرارية خدمات البنوك عبر القنوات الإلكترونية ونقاط البيع.</p> <p>الاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية للشركات التجارية الموردة للسلع الأساسية والمرتبطة بالأمن الغذائي واحتياجات المجتمع، لضمان تلبية تلك الاحتياجات على نحو طبيعي.</p> <p>استمرار مراكز الاتصال (Call Centers) لدى البنوك في العمل والرد على جميع استفسارات العملاء.</p> <p>رفع حد عمليات الدفع عن بعد (TAP) من 10 إلى 25 دينار كويتي.</p> <p>وقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع والسحب الآلي والقنوات الإلكترونية لمدة ستة أشهر.</p> <p>تأجيل الاستحقاقات المترتبة على المتضررين لمدة ستة أشهر دون تطبيق أي رسوم جزائية.</p> <p>إلزام البنوك بالامتناع عن البيع أو التنفيذ على الضمانات المرهونة مقابل القروض وعمليات التمويل المقدمة للعملاء لحين استقرار الأسواق وتحسن الأوضاع الاقتصادية.</p>	<p>مارس - 2020</p>	<p>الاستقرار المالي</p>
<p>مطالبة البنوك بمراجعة المحفظة الائتمانية لكل عميل على حدة، ومراجعة المحفظة الاستثمارية وإجراء اختبارات ضغط مالي بناء على سيناريوهات جديدة تتماشى مع انعكاسات الجائحة.</p>	<p>أبريل - 2020</p>	
<p>تعميم إلى جميع البنوك المحلية بشأن المتابعة الأسبوعية لتطورات التمويل المقدم للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتضررة من تداعيات أزمة فايروس كورونا (COVID-19)، والممنوح وفق الضوابط المعتمدة من مجلس الوزراء الموقر.</p>	<p>مايو - 2020</p>	

الخطوات والتدابير التي قام بها
بنك الكويت المركزي للحد من أثر فايروس
كورونا COVID-19

الإجراء	التاريخ	الفئة
أجرى بنك الكويت المركزي من جانبه وبالتنسيق مع جهة استشارية عالمية متخصصة اختبارات ضغط بناءً على سيناريوهات تم تصميمها لتأخذ بالاعتبار تداعيات الجائحة.	يونيو - 2020	الاستقرار المالي
تعميم بشأن ضوابط التمويل المقدم للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتضررة من تداعيات أزمة فايروس كورونا (COVID-19) التي اعتمدها مجلس الوزراء، حيث تم مطالبة البنوك بتزويد بنك الكويت المركزي بحصة الميزانية العامة للدولة من كلفة التمويل (الفوائد والعوائد) على نحو ربع سنوي، وعلى أن يكون مراجعاً من قبل مراقبي حسابات البنوك الخارجيين وموقع من الرئيس التنفيذي.	يوليو - 2020	
توجيه البنوك بالإضافة إلى شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة (كي-نت) لتوفير معقمات تتاح للعمامة عند أجهزه السحب الآلي ونقاط البيع.	فبراير - 2020	المسؤولية الاجتماعية
لا يقوم بنك الكويت المركزي بإعادة ضخ الأوراق النقدية الواردة إليه إلا بعد الاحتفاظ بها في صناديق معزولة ومحكمة الإغلاق لمدة أربعة أسابيع على الأقل، وذلك لضمان خلوها من الفيروسات عند إعادة ضخها، كما يقوم بشكل مستمر بتعقيم الخزنة وأجهزة العد والفرز واستلام الأموال وتسليمها بما يضمن سلامة كل من موظفي البنك والجمهور.	مارس - 2020	
توجيه البنوك نحو تقديم التعويض المالي والمعنوي لكل العاملين في القطاع المصرفي خلال فترة الإجازة.		
إنشاء صندوق دعم المجهود الحكومي لمكافحة فايروس كورونا المستجد بقيمة 10 مليون دينار كويتي وتمويل من البنوك الكويتية.		
توجيه البنوك نحو المحافظة على نسبة العمالة الوطنية وزيادتها.	يونيو - 2020	
إطلاق مبادرة "عيديتي" الإلكترونية بالتعاون مع البنوك المحلية و(كي-نت) لتقديم خدمة تتيح للجمهور إرسال واستخدام العيدية إلكترونياً.		
إطلاق دليل إرشادي شامل لبروتوكولات عودة الأعمال في مقر بنك الكويت المركزي، والإشراف على إعداد دليل مماثل يشمل بروتوكولات عودة الأعمال في مقرات البنوك وفروعها.	يونيو - 2020	

الخطوات والتدابير التي قام بها
بنك الكويت المركزي للحد من أثر فايروس
كورونا COVID-19

الإجراء

التاريخ

الفئة

إصدار تعميم لكافة الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي لاتخاذ اللازم في شأن اعتماد تطبيق Kuwait Mobile ID (هويتي) الصادر عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

يوليو - 2020

استمرار معهد الدراسات المصرفية بإشراف بنك الكويت المركزي وبالتعاون مع البنوك الكويتية بتقديم برنامج "كفاءة" للتأهيل وتدريب الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي عبر المنصات الإلكترونية وباستخدام الطرق الحديثة (E-Learning) وتدريب المشاركين عن بعد تماشياً مع الاشتراطات الصحية الراهنة.

سبتمبر - 2020

المسؤولية
الاجتماعية